



المعايير العالمية الحديثة في التحقيق الجنائي الرقمي وجمع الأدلة



سوريا – دمشق

2026 / 01 / 29 – 25



مقدمة:

في عام 2026، أصبح الدليل الرقمي هو العمود الفقري للعدالة الجنائية، وحمايته تمثل جوهر السيادة الرقمية للدولة. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين القادة من أدوات التحقيق الجنائي الرقمي المتطور وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتفسير البيروقراطية في إجراءات جمع وتحليل الأدلة، مع ضمان أعلى معايير النزاهة والشفافية والمصداقية الدولية، مما يعزز قيادة الدولة كبيئة قانونية وتقنية فائقة الموثوقية.

أهداف الدورة:

- استيعاب المعايير العالمية الحديثة (مثل ISO/IEC 27037) وعلاقتها بالسيادة الرقمية الوطنية.
- تطوير مهارات هندسة "سلسلة الحياة الرقمية" لتفسير البيروقراطية في توثيق الأدلة.
- إتقان فن توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة المستخرجة من الأجهزة الرقمية بنزاهة.
- حوكمة ممارسات التحقيق الجنائي الرقمي لضمان القبول القانوني للأدلة أمام القضاء الوطني والدولي.
- تعزيز السيادة المعلوماتية عبر بناء "مختبرات جنائية رقمية سيادية" تعتمد على تقنيات وطنية مستقلة.
- تطبيق استراتيجيات القيادة في إدارة "فرق الاستجابة الجنائية" وضمان المصداقية والشفافية المؤسسية.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة التحقيق السيادي والمعايير العالمية الحديثة

هندسة الدليل الرقمي وتصفير البيروقراطية الإجرائية

- مفهوم السيادة الرقمية ودورها في حماية سلامة الأدلة الجنائية من التلاعب أو التدخل الخارجي.
- مواومة إجراءات التحقيق مع معايير (ISO/IEC 27037) تحديد وجمع واقتناء وحفظ الأدلة الرقمية.
- تطبيق مبدأ تصفير البيروقراطية عبر أتمتة سجلات "سلسلة الحيازة (Chain of Custody) اللحظية.
- تمرين هندسة الاستجابة الأولية لتصميم دورة عمل تصفّر زمن التحريز بنزاهة وشفافية مطلقة والريادة.

قيادة النزاهة في حوكمة المختبرات الجنائية والريادة

- تعزيز السيادة على برمجيات التحقيق الجنائي لضمان استقلاليتها وتوافقها مع القيم الوطنية والنمو.
- دور القائد في حماية صورة المؤسسة عبر ممارسات النزاهة في التعامل مع الخصوصية أثناء التفنيس الرقمي.
- بناء ثقافة "الحقيقة الرقمية المطلقة" وعلاقتها بجودة الحياة والعدالة الناجزة والسيادة الوطنية.
- صياغة ميثاق أخلاقيات المحقق الجنائي الرقمي لدعم النزاهة والتميز في كافة المستويات القيادية.

اليوم الثاني:

السيادة التقنية وهندسة التحليل الجنائي بالذكاء الاصطناعي

تصفير زمن التحليل عبر الخوارزميات الذكية والتوائم الرقمية

- توظيف الذكاء الاصطناعي في فرز وتحليل البيانات الضخمة (Big Data Forensics) وتصفير احتمالات الخطأ.
- حماية "الأدلة الرقمية السيادية" عبر أنظمة تشفير وطنية لضمان موثوقية النتائج والمصادقية القانونية.
- تطبيق تقنيات "بلوكشين" لتوثيق الأدلة الرقمية وتصفير الهدر البيروقراطي في إجراءات التحقق والاعتماد.
- تطوير لوحات تحكم سيادية (Sovereignty Dashboards) للرصد اللحظي لعمليات التحقيق المختبري.



حوكمة الأنظمة الخوارزمية والنزاهة في استنباط النتائج الجنائية

- إدارة المسؤولية البشرية القيادية عند استخدام أنظمة التحليل الآلي في إصدار "تقرير الخبير الجنائي".
- حوكمة مخرجات أنظمة التنبؤ الجنائي لضمان الحياد الأخلاقي وتصحيح الانحيازات الرقمية في تقدير الأدلة.
- ترسيخ مفهوم الأمانة في البيانات المستخرجة من السحابة (Cloud Forensics) لضمان المصدقية أمام القضاء.
- ورشة عمل حول ضوابط استخدام البيانات الضخمة في تحسين جودة قرارات العدالة بنزاهة تامة.

اليوم الثالث:

الحياد والعدالة في إدارة الأدلة والشمولية الرقمية

هندسة الحماية الشاملة والشمولية الرقمية في صون الحقوق القانونية

- استخدام التحليلات الذكية لضمان عدالة تطبيق إجراءات التحقيق على جميع القضايا بنزاهة وشفافية.
- تفعيل الرقابة الأخلاقية على منصات إدارة القضايا لضمان الشفافية وحياد النظم الرقمية في النتائج.
- تطبيق قاعدة الإرادة البشرية القيادية للتدخل وتعديل مسارات التحقيق التي قد تغفل البعد الإنساني أو الهوية.
- حساب معامل الثقة في مؤشرات الإنجاز الجنائي لتقليل احتمالات الخطأ الناتج عن الفجوات التقنية.

المسؤولية المهنية وحماية مكتسبات المجتمع والريادة الوطنية

- حوكمة الشراكات مع مزودي تقنيات الاسترجاع لضمان توافقها مع معايير جودة الحياة والسيادة الوطنية.
- تطوير آليات رصد الأثر الاجتماعي للتحقيقات الرقمية لضمان النزاهة والعدالة في صون الحريات العامة.
- بناء سجلات نزاهة رقمية لكل عملية فحص جنائي كبرى لضمان الشفافية المطلقة والوضوح والتميز.
- تمرين محاكاة لإدارة حوار قانوني حول "مشروعية الدليل الرقمي" بأسلوب قيادي واثق وملهم للشركاء.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في بيئة التحقيق

القيادة الاتصالية وحماية السمعة الرقمية للجهازية القانونية

- أخلاقيات التواصل عند الكشف عن نتائج التحقيقات الحساسة والموازنة بين الإبهار وبين الوقار السيادي.
- الرقابة على البصمة الرقمية للالتزام المهني وأثرها في تعزيز مصداقية القرار السيادي عالمياً والريادة.
- بناء أنظمة الإفصاح الاستباقي عن النتائج المخبرية لضمان الشفافية وتصفير الشائعات الرقمية المضللة.
- التدقيق الأخلاقي على سلاسل توريد أدوات التحقيق لضمان خلوها من الممارسات الضارة أو التجسسية.

حصانة المنظومة الجنائية ضد الانتهاكات المعلوماتية والتلاعب

- المسؤولية القيادية في التبليغ عن الثغرات التقنية التي قد تهدد أمن بنك الأدلة الرقمي والسيادة الوطنية.
- مهارات التواصل الأخلاقي عند حدوث خطأ تقني في استخراج البيانات لضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة.
- إدارة التعافي المؤسسي وإعادة بناء الصورة الذهنية بعد رصد أي انحراف في قيم العمل الرقمي والنزاهة.
- بناء خطة الحصانة المنظومية الشاملة لتحسين نتائج العمل الجنائي ضد التلاعب الممنهج بالبيانات.



اليوم الخامس :

هندسة الاستجابة الجنائية وتصفير البيروقراطية في إثبات الدليل الرقمي والسيادة القانونية

مختبر "النبض الجنائي الرقمي" وإدارة الدليل في البيئات فائقة التعقيد

- محاكاة "سلسلة الحيازة غير القابلة للكسر": وضع القادة في سيناريو يحاكي جريمة سيبرانية معقدة تستهدف بيانات حكومية حساسة، واختبار قدرتهم على استخدام تقنيات "البلوكشين" لتوثيق الدليل الرقمي وتفعيل بروتوكول "النزاهة اللحظية" بنزاهة ووضوح تام لضمان عدم تلوث الدليل أو فقدان مشروعيته القانونية.
- تصفير البيروقراطية في "الاعتماد الفني للقضايا": تطبيق مسار قرار "صفري الإجراءات" لاستخراج وتحليل الأدلة من السحابة الوطنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، لضمان تقديم التقارير الفنية للقضاء في الزمن الحقيقي دون انتظار المراسلات الورقية التقليدية، مع الحفاظ على الحصانة المعلوماتية والسيادة القانونية الكاملة للدولة.
- هندسة "اليقظة المخبرية" والتحقق المزدوج: اختبار مهارة القائد في الموازنة بين مخرجات "التحليل الآلي للبيانات الضخمة" وبين "الحكمة الجنائية البشرية" لضمان عدم حدوث انحرافات خوارزمية قد تضلل العدالة، وضمان استقرار السمعة القانونية والريادة في جودة التحقيق الجنائي بنزاهة وشفافية مطلقة.
- ورشة "تفكيك الثغرات الإجرائية في المختبرات": مراجعة فورية لنتائج المحاكاة باستخدام التحليلات التنبؤية لتحديد الفجوات في "سلسلة الحيازة الرقمية"، وتطوير حلول هندسية استباقية تمنع الطعن في مشروعية الأدلة أمام المحاكم، مما يحقق التميز في الأداء الجنائي والوضوح التام أمام جهات القضاء والشركاء الدوليين.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجيات حضانة جنائية تضمن نزاهة التعامل مع الأدلة والبيانات الوطنية بنسبة 100%.
- القدرة على هندسة إجراءات رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة والتميز العالمية الشاملة.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على الأنظمة الذكية لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز الرقمي في النتائج.
- بناء سجل ممارسات فضلى في إدارة الذكاء الجنائي الاستراتيجي يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن والمستدام.



الفئة المستهدفة:

- القيادات والمدراء في إدارات التحقيق الجنائي، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، والمختبرات الجنائية.
- مسؤولو الشؤون القانونية والتميز المؤسسي وفرق تصفير البيروقراطية في الأجهزة الأمنية والقضائية.
- خبراء التحول الرقمي والحوكمة والنزاهة المعنيون بضبط جودة الأدلة الرقمية.
- رؤساء فرق التفتيش ومحلو الأدلة الجنائية في الهيئات السيادية والاتحادية.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)